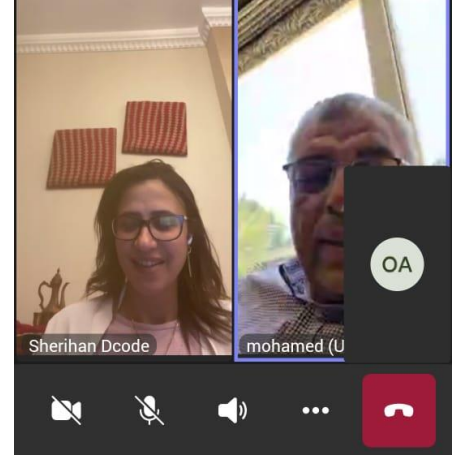
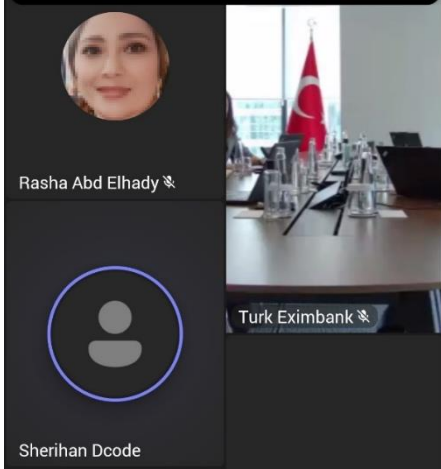


إجتماع لجنة التطوير العقاري والمقاولات

أونلاين عبر تطبيق زووم – الجمعة ٢٨-٦-٢٠٢٤

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة التطوير العقاري والمقاولات برئاسة المهندس / فتح الله فوزي إجتماعاً أون لاين عبر تطبيق ميكروسوفت تيم مع بنك الإستيراد والتصدير التركي حيث ترأس الإجتماع المهندس / محمد عجلان – نائب ثاني رئيس اللجنة وبحضور المهندسة / شريهان بخيت - الإستشاري المعين من قبل اللجنة لعمل دراسة حول تصدير العقار وممثلي بنك الإستيراد والتصدير التركي وبمشاركة الجهاز التنفيذي المعني بالجمعية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباح يوم الجمعة الموافق ٢٨ يونيو ٢٠٢٤ حيث عقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:-

دراسة تصدير الخدمات وخاصة خدمات المقاولات مع الإستفادة من

التجربة التركية الناجحة في هذا المجال

وتم إستعراض ومناقشة النقاط التالية:-

- الإستثمارات التركية الخارجية تقدر بنحو ٣٥ بليون دولار بسبب دعم الحكومة للقطاع الخاص حتى أصبح قادر على المنافسة العالمية للمنتجات والخدمات.
- بنك التصدير والإستيراد التركي يعد الجهة المنوطة والرسمية في تركيا، والهدف الرئيسي له هو تقديم الدعم للشركات التركية ودفعها لدخول لأسواق جديدة مع تقديم خدمات والتسهيلات للمصدرين الأتراك.
- البنك لديه ثلاثة برامج دعم رئيسية هي برنامج الائتمان المحلي للمصدرين، برنامج تأمين الصادرات، وبرنامج الحماية المالية، قدم البنك خلال عام ٢٠٢٣ ما قيمته ٤٢ بليون دولار للمصدرين المحليين و ٢٢ بليون دولار في برنامج تأمين الصادرات، و ١٩ بليون دولار لبرامج الائتمان.

- البنك لديه أكثر من ٥٠ إتفاقية ومذكرات تفاهم، ويقدم البنك خطابات الضمان للمقاوليين حال توافر بعض الشروط من أهمها ان تكون الشركة مؤسسة في تركيا وعليه يقدم المقاول الطلب ويدرس من البنك.
- في حالة رغبة شركة من دولة أخرى للإقتراض من بنك الإستيراد والتصدير التركي تعتبر الدولة هي المقترضة وليست الشركة حيث يقوم البنك التركي بتحويل القرض للشركة، ولكن التسوية تتم من خلال الحكومة التابعة لها الشركة وسيتم البدء بالعمل بنظام أخر بحلول العام القادم يسير به البنك على هذا ومسار البنوك العالمية الأخرى والتي يتم فيها التعامل مع الشركة بنفسها فقط وليست الدولة.
- يعمل البنك على تغيير وتطوير أنظمتة لمواكبة التغيرات العالمية والتسهيل والتيسير على المقترضين منه لتوسيع قاعدة المستفيدين فمثلا لن يشترط ان تكون الشركة مؤسسة في تركيا فقط ولكن حتى الآن بنك الإستيراد والتصدير التركي يقدم خدماته للشركات التركية فقط.
- ليس لدى البنك دراسات جدوي حول العائد من إقراض نوع معين من الصناعات وليس لديه حد أدنى لإقراض المقاولين ولكن لا يقبل أي مشروع إلا بعد موافقة مجلس الإدارة والمسئولين عليه.
- التطوير العقاري لديه قيمة مضافة مقارنة بالسلع ولكن البنك لا يتعامل عند الإقراض بنوع النشاط ويعتمد فقط على مدى إستمرارية المشروع وضمن وجوده كما أن بنك الإستيراد والتصدير التركي لا ينافس البنوك التجارية المحلية.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / محمد عجلان - نائب ثاني رئيس اللجنة بتوجيه الشكر للحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.